تقرير المؤشرات الاقتصادية 2020

الفصل القسري لليمن اقتصادياً

ERT
ECONOMIC REFORM TEAM - YEMEN
فريق الاصلاحات الاقتصاديه - اليمن

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

المحتويات

مقدمة : 3
السياسة النقدية 4
قرار منع تداول الطبعة الجديدة من العملة: 4
الربط الشبكي تأسيس شركات موحدة: 5
الإصدارات النقدية: 5
أسعار الصرف وأهم التغييرات 6
أبرز الانتهاكات في القطاع المصرفي: 7
الآثار والانعكاسات على المجتمع: 7
النقد والاحتياطي النقدي: 7
مؤشرات اقتصادية: 8
المالية العامة: 8
معدلات التضخم 9
كوفيد-19وأثره على الاقتصاد اليمني: 11
أهم التدخلات: 12
حجم الدعم المقدم الخاص بكوفيد-19 13
الآثار المترتبة: 13
الإغاثة الإنسانية: 13
الأزمة الإنسانية بالأرقام: 14
حجم المساعدات والاحتياجات: 15
حجم المساعدات حسب نوعية الدعم 16
المراجع 17

التقرير الاقتصادي للعام 2020

الفصل القسري لليمن اقتصاديا

مقدمة :

اتسم العام المنصرم ٢٠٢٠ بأحداثه الكارثية حيث كان في صدارتها تفشي جائحة كورونا في العالم وما نجم عنها من تداعيات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولم تكن الدول الهشة والضعيفة كحال اليمن بعيدا عن تلك التداعيات اذ اضافت الازمة عبئا إضافيا على الاقتصاد اليمني المنهار أصلا بفعل الحرب المستمرة منذ اكثر من ست سنوات.

قبل الوباء وبعده كان اليمن قد شهد تحولات اقتصادية مقلقة لعل أبرزها التأسيس لحالة فصل قسري بين اقتصاد المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي "أنصار الله" ومناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دوليا، ومثل قرار عدم التعامل مع الفئات النقدية الجديدة من العملة المحلية الذي اتخذه البنك المركزي الواقع تحت سيطرة الجماعة في صنعاء نقطة تحول خطيرة في مسار خلق اقتصادين متمايزين بل ومتصارعين ان اردنا الدقة. وقد مهدت تلك الخطوة لحالة اقحام للقطاع المصرفي في الصراع الدائر في اليمن وصدور قرارات مزدوجة وإجراءات ضاعفت من التحديات التي يواجهها الاقتصاد اليمني وفاقمت من الازمة الانسانية والمعيشية التي تعد الأسوأ عالميا.

وتعد ازمة المشتقات النفطية والتراجع عن اتفاق تخصيص العائدات الضريبة والجمركية المتأتية منها لتسليم المرتبات للموظفين المدنيين أحد مظاهر الصراع الاقتصادي الذي يأخذ بمرور الوقت صورا أكثر مأساوية في تبعاته على حياة المواطنين في اليمن.

لعلها المرة الاولى في تاريخ اليمن منذ توحيد شطريه الشمالي والجنوبي عام ١٩٩٠م تتراجع حجم التجارة بين مناطق سيطرة الحوثيين في شمال وغرب اليمن من جهة ومناطق سيطرة الحكومة في الجنوب والشرق من جهة أخرى بنسبة ٤٠ بالمئة وفقا للتقرير، في حين تصاعدت رسوم الحوالات من مناطق الحكومة إلى مناطق الحوثيين لتصل إلى ٥٠ بالمئة في اعلى مستوياها.

وفي مستوى اخر من الازمة تظهر الأرقام فقدان الريال اليمني لحوالي ٥٠ بالمئة من قيميته الحقيقية خلال العام ٢٠٢٠م مخلفا تصاعد كبير في أسعار السلع والخدمات ومضاربات على العملة مكنت قوى من خارج القطاع المصرفي من التحكم بسعر العملة اليمنية صعودا وهبوطا في ظل عجز واضح من قبل السلطات الحكومية والبنك المركزي اليمني في عدن عن إيجاد حلول مستدامة وسياسة نقدية تساهم في اصلاح الاختلالات.

لقد كان عام صعبا بالنسبة للقطاع الخاص الذي تعرض لمائة انتهاك مسجل ومشهود سواء تلك الانتهاكات المتمثلة في المداهمات والاغلاق للشركات والبنوك او عمليات المصادرة والنهب والابتزاز وغيرها من الممارسات التي قامت بها السلطات تجاه القطاع الخاص.

إننا ومن خلال هذا التقرير الصادر عن مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي نقدم لكم بانوراما شاملة عن حالة الاقتصاد خلال العام ٢٠٢٠م متجاوزين صعوبات عدة أبرزها غياب المعلومات وحالة الصراع والتشرذم العسكري والسياسي التي عكست نفسها على كافة الهيئات والمؤسسات والافراد.

السياسة النقدية

لقد كان العام 2020 عاماً فارقاً بالنسبة للقطاع المصرفي اليمني حيث شهد القطاع العديد من الأحداث والسياسات النقدية التي كان لها الأثر البالغ على أدائه المالي بالمقارنة بالعام 2019 وبالتالي التأثير على مجمل الاوضاع الاقتصادية في البلد حيث اتخذ البنك المركزي اليمني في صنعاء قراراً بإيقاف تداول الطبعة الجديدة من العملة الوطنية بمناطق سيطرته في نهاية العام 2019، ونجم عن ذلك القرار تداعيات بالغة الأثر على كل المستويات اثناء تطبيقه في العام 2020 حيث أدى إلى خلق سعرين، ووسع دائرة السوق السوداء والمضاربين بالعملة وتعرضت بسببه بعض البنوك وشركات الصرافة إلى الإغلاقات لفترات متقطعة.

من ناحية أخرى فقد ضخ البنك المركزي اليمني في عدن المزيد من الاصدارات النقدية في السوق وما شكله ذلك من تداعيات على سعر صرف العملة، بالإضافة إلى صدور العديد من القرارات والإجراءات المنظمة للقطاع المصرفي، وشهد العام أيضا الإعلان عن تأسيس شبكات مالية موحدة في صنعاء وعدن.

قرار منع تداول الطبعة الجديدة من العملة:

اصدر البنك المركزي في صنعاء قراراً بمنع تداول الطبعة الجديدة من العملة في ديسمبر 2019 في مناطق سيطرت جماعة الحوثي[1]، كان القرار صادم للقطاع الاقتصادي والمالي والمجتمع بشكل عام، حيث مثل القرار نقطة فارقة في تاريخ الريال اليمني، وتسبب بارتباك كبير لدى التجار والشركات التجارية خصوصاً وأن الطبعة الجديدة كانت في إطار التداول منذ سنوات والتي كان البنك المركزي التابع للحكومة الشرعية المعترف بها دولياً قد أصدر منها ما يقرب من ترليون و٧٠٠ مليار ريال وذلك نظراً لشحة السيولة، وعجز الحكومة عن صرف المرتبات والأجور للقطاع الوظيفي المدني بعد أن شحت الإيرادات العامة نتيجة مصادرتها والاستحواذ عليها من قبل أطراف الصراع.

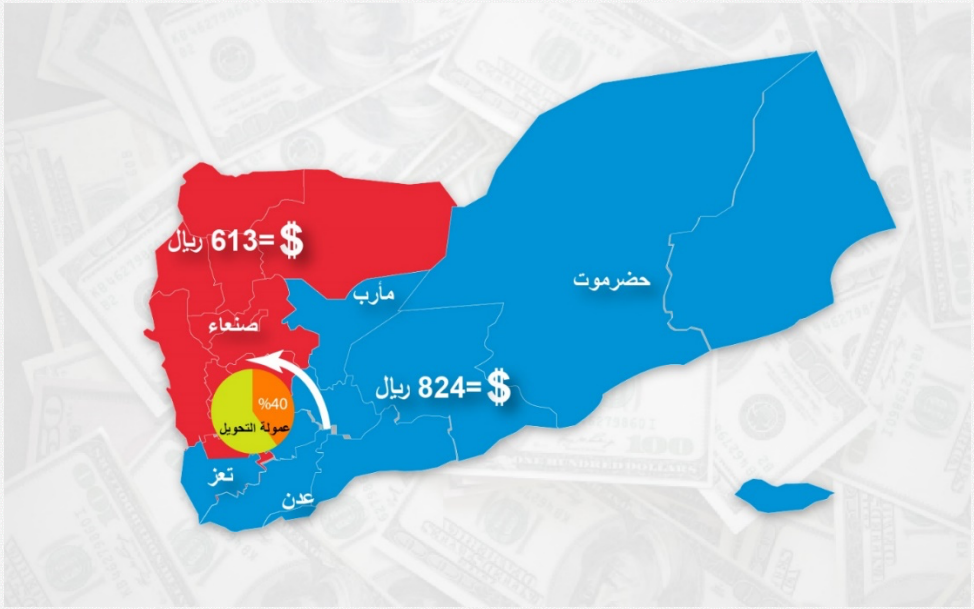

تسبب القرار بخسارة كبيرة تلقاها القطاع التجاري في مختلف الأطراف، وبالرغم من البدائل التي حاول مركزي صنعاء فرضها بدلا عن الطبعة الجديدة كالقسائم المالية والريال الالكتروني إلا أنها فشلت عن سد احتياجات السوق من السيولة.

تمثل رد فعل السوق على حضر تداول أوراق البنكنوت (أوراق العملة) في زيادة المضاربة على سعر أوراق البنكنوت القديمة في مقابل الجديدة، الأمر الذي أدى إلى وجود فجوة في أسعار الصرف بين المنطقتين الخاضعتين للسلطتين المختلفتين [2]. وتراجع النشاط الاقتصادي والمالي ومعه تراجعت معدلات تبادل السلع بين مناطق الشرعية والحوثين بنسبة 40% حسب استطلاع أراء بعض التجار والشركات التجارية. وارتفاع كلفة تحويل الأموال بين الجانبين وتآكل قيمة مرتبات المدنين في مناطق جماعة الحوثي بأكثر من (50%)[3].

الربط الشبكي تأسيس شركات موحدة:

تزداد أهمية الحوالات الواردة من خارج البلد في ظل شحة مصادر النقد الأجنبي واتساع عجز الميزان التجاري نظراً لاعتماد البلد على السلع المستوردة، ويسيطر على قطاع كبير من تلك الحوالات الواردة شبكات وشركات الصرافة المحلية مما يؤدي إلى تكوين مراكز طويلة من النقد الأجنبي لديها تستطيع من خلالها بيع وشراء العملات الأجنبية، وخلق سوق سوداء بعيداً عن الرقابة الرسمية.

لذا سعى البنك المركزي من مقره الرئيسي في عدن إلى اتخاذ سلسلة إجراءات خلال العام المنصرم تحد من تدهور العملة الوطنية كان منها تأسيس شبكة مالية موحدة تتبنى تقديم خدمة التحويلات المالية التي كانت تمرر عبر شبكات صرافة، وخدمات مالية متعددة بالإضافة إلى الخدمات المالية الالكترونية عبر شبكة المساهمين ووكلاؤهم في أنحاء الجمهورية اليمنية. وتتكون الشبكة من (47) شركة صرافة وبرأس مال (5) مليار ريال يمني تتقاسم حصص المساهمة فيما بينها بإشراف من البنك المركزي –الفرع الرئيسي عدن.[4]

وبالمقابل جرى الإعلان عن تأسيس شركة مالية موحدة أيضاً في صنعاء وبإشراف مركزي صنعاء يساهم فيها بعض البنوك المحلية وشركات مالية أخرى وبرأس مال (3) مليون دولار.

الإصدارات النقدية:

استمر البنك المركزي اليمني في عدن بضخ عشرات المليارات من العملة المطبوعة حديثا خلال العام 2020 وذلك لتغطية مرتبات وأجور الموظفين في القطاع العام، ترتب على تلك الإصدارات استمرار تراجع قيمة الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية.

وأقدم البنك المركزي على تلك الخطوة عقب عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها، وصرف الأجور والمرتبات من مصادرها الذاتية من الإيرادات العامة نظراً لمحدودية الايرادات واستيلاء جماعة الحوثي على كل الإيرادات العامة في مناطق سيطرتها وتخليها عن صرف المرتبات، وتوقف إنتاج وتصدير الغاز عبر ميناء بلحاف النفطي الخاضعة لسيطرة قوات محسوبة على التحالف العربي.

ورغم استئناف تصدير النفط الخام من حقول حضرموت وشبوة الا انها ظلت بكميات محدودة لم تغطي النفقات الحكومية الرئيسية.

وشهدت عدن سيطرة المجلس الانتقالي على الإيرادات العامة في العاصمة المؤقتة عدن بعد إعلانه الإدارة الذاتية في ابريل 2020، وتحويلها إلى حسابات خاصة في البنك الأهلي، واحتجازه لمئات المليارات من العملة الغير مصدرة في نفس الفترة قبل أن يعود ويفرج عليها[5].

أسعار الصرف وأهم التغييرات

شهدت أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني تقلبات كبيرة خلال العام 2020 حيث كسر سعر الدولار الأمريكي الواحد حاجز (900) ريال لأول مره في تاريخه، وسجل أدنى مستوى له عند (585) ريال بداية العام، ويعزى ذلك إلى الطباعة المفرطة للأوراق النقدية الجديدة، ومحدودية توافر العملات الأجنبية في السوق المحلية والمضاربة النشطة لوسطاء العملات الأجنبية والصرف، وانعكاسات COVID-19 على الأسواق وسبل العيش ، وشبه نضوب الوديعة السعودية والانخفاض الحاد في التحويلات [6]:

وكان لقرار منع تداول الطبعة الجديدة الأثر الأكبر على تلك التغييرات التي شهدتها أسعار الصرف حيث كانت افتتاحية العام (585) للدولار ليستمر في الارتفاع ويكسر حاجز (900) ريال خلال تعاملات نوفمبر وديسمبر 2020. ويفقد من قيمته (50%) مقارنة بديسمبر 2019 في مناطق سيطرة الشرعية، بينما استقر مع معدلات طفيفة من الارتفاع بين (615-600)ريال في مناطق سيطرة الحوثيين نظراً للإجراءات والرقابة الصارمة في حق المضاربين بالعملة.

وقفزت أسعار الصرف من مستوى (650) ريال في ابريل إلى مستويات (760) خلال شهري يوليو وأغسطس 2020.

وأرجع البنك المركزي في عدن الانخفاض السريع في قيمة الريال خلال شهري يونيو وأغسطس إلى عوامل مختلفة، بما في ذلك الاشتباكات بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة الشرعية.

متوسط أسعار صرف
الدولار مقابل الريال اليمني

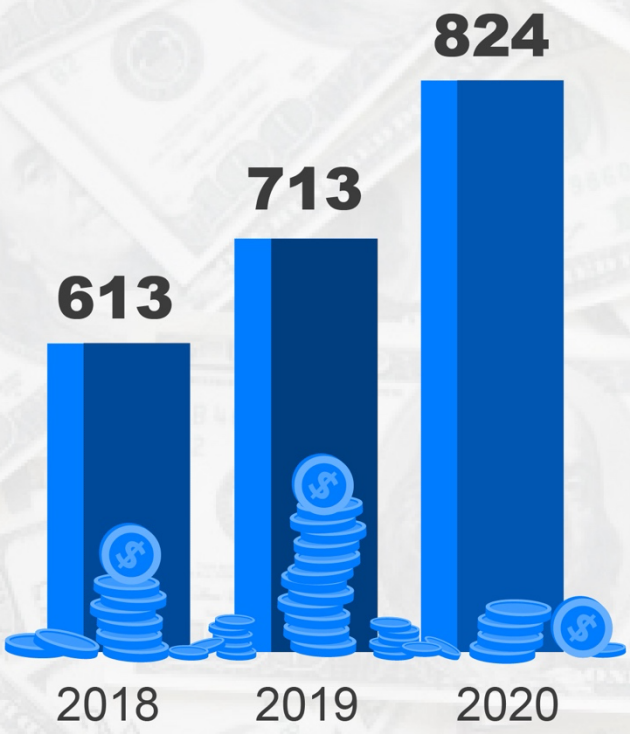

حيث تم الحصول على الموافقة على استخدام (94) مليون دولار أمريكي من الرصيد المتبقي للوديعة السعودية الدفعة (39) وإلغاء كافة الدفعات التي كانت مقررة بعدها نظراً للفترة الزمنية الطويلة بين تقديم الطلبات والموافقة عليها وتغير الأسعار خلالها:[7]

واللافت ان العام 2019 كان مستقراً من حيث تذبذبات أسعار الصرف نظراً لدور الوديعة السعودية التي حصل عليها المركزي في رفد الاحتياطيات النقدية بالعملة الأجنبية وغيرها من المصادر.

أبرز الانتهاكات في القطاع المصرفي:

تم رصد أكثر من (100) انتهاك صارخ للبنوك وشركات الصرافة وبعض شركات القطاع الخاص في جميع المحافظات خلال الأشهر الماضية من هذا العام، حازت كل من (صنعاء والحديدة واب) أكثر من (50%) من تلك الانتهاكات وتليها كل من (عدن والضالع وتعز)، وتوزعت غالبيتها بين إغلاق الشركات والبنوك ومصادرة الأموال والمداهمة والاعتقال وكان أبرزها:[8]

مصادرة أصول وممتلكات أكثر من (19) شركة ومنشأة تجارية وأفراد من قبل ما يسمى بالحارس القضائي بصورة غير قانونية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي خلال الثلاث السنوات الأخيرة.[9]

تعرضت قرابة (90) شركة وشبكة مالية للإيقاف خلال الأشهر الماضية في مناطق سيطرة الطرفين وبنسبة أعلى في مناطق سيطرة الحوثيين لأغراض غير واضحة وغالبيتها لأسباب تتعلق بمخالفة الإجراءات المزدوجة.[10]

إغلاق وإيقاف عشرات الفروع التابعة للبنوك وتحديداً في مناطق سيطرة جماعة الحوثي، وإجبار الإدارات العامة لها بالتوقيع على تعهدات والتزامات مجحفة في حقهم وغير قانونية.

اقتحام الإدارات العامة للبنوك والشركات وآخرها الإدارة العامة لبنك التضامن التي تم اقتحامها وإيقاف السيرفرات المركزية للنظام المالي، وإغلاق فروع بنك الكريمي في صنعاء والحديدة، كل ذلك خلال الثلاثة الأشهر الأخيرة من العام 2020.[11]

تعرض مليارات الريالات من العملة (قبل الإصدار) إلى الاستيلاء عليها من قبل قوات محسوبة على المجلس الانتقالي في جنوب اليمن على خلفيه صراعه مع الحكومة المعترف بها دوليا.[12]

وقد استخدمت جماعة الحوثي الأجهزة الأمنية وعناصر الأمن القومي في احتجاز مدراء بنوك ومساعديهم ومالكي شركات صرافة، بدون أي مسوغ قانوني أو أوامر قضائية.

الآثار والانعكاسات على المجتمع:

استمرار تدهور قيمة العملة المحلية خلال العام 2020حيث فقد الريال (50%) من قيمته قبل أن يحقق بعض المكاسب خلال ديسمبر 2020 مدفوعاً بتشكيل حكومة الكفاءات وتنفيذ اتفاقية الرياض الا أن تلك المكاسب سرعان ما خسرها الريال اليمني بعد حادث القصف الذي تعرض له مطار عدن الدولي أثناء عودة الحكومة المشكلة واتهمت جماعة الحوثي بالضلوع فيها.

كما تفاقمت معاناة المجتمع اليمني في المنطقتين والتأثير على حركة تبادل السلع بين المنطقتين حيث تراجع حجم التبادل السلعي بنسبة (40)% من خلال استطلاع آراء تجار ومحلات تجارية، نظراً لاتساع فجوة فارق سعر الصرف بين المنطقتين وارتفاع تكاليف الحوالات المالية[13].

ادى كل ذلك إلى ارتفاع تكلفة الحياة المعيشية ومعدلات التضخم بشكل متسارع، وانعدام الأمن الغذائي في ظل تراجع معدلات الدخل، وتآكل قيمة الرواتب والأجور وزيادة معدلات البطالة، وعدم انتظام دفع المرتبات خصوصاً العاملين في مناطق سيطرة جماعة الحوثي.

النقد والاحتياطي النقدي:

تم ضخ مليارات من الريال اليمني من قبل البنك المركزي في عدن وذلك لمواجهة التزامات أجور ومرتبات القطاع الحكومي خلال الفترة الماضية حيث تم الانتظام في صرف المرتبات للعام 2019 بينما عانت الحكومة في انتظام صرف المرتبات في العام 2020، وتقدر إجمالي

الأجور والمرتبات بـ (48.7) مليار شهرياً حسب تصريحات وكيل البنك المركزي لصحيفة الشرق الأوسط[14].

وتعاني مناطق سيطرة الحوثين من انخفاض مستوى السيولة النقدية جراء منع الطبعة الجديدة من العملة من التداول، وانخفاض مستوى العملة المصدرة من الطبعة القديمة مع استمرار تهالكها جراء التداول ولا توجد إحصائيات رسمية تقدر حجم المتلف منها وتعاني البنوك وشركات الصرافة من حجم التالف المتكدس في خزائنها من العملات التالفة.

بعد منع تداول الطبعة الجديدة من العملة حاولت جماعة الحوثي ومركزي صنعاء فرض الريال الالكتروني مع بداية العام، وأصدرت تعميمات وإجراءات للتبديل للمبالغ في حدود (100 ألف ريال) للأفراد الراغبين سداد التزامات عبر الخدمات الالكترونية كالموبايل لكن تلك الآلية لم تحقق نجاح كما كان متوقع.

لعبت عائدات وصادرات النفط والتحويلات والمساعدات الإنسانية والودائع الأجنبية المباشرة في البنك المركزي دوراً رئيسياً في تغذية احتياطي العملات الأجنبية، واستقرار صرف الصرف خلال العام 2019 غير أن عام 2020 شهد انخفاضاً ملحوظاً في التدفقات الأجنبية الواردة من التمويل الإنساني والدعم المباشر وكذلك في تدفقات التحويلات المالية نتيجة لجائحة كوفيد -19.[15]حيث تراجعت تدفقات المساعدات بنسبة 47% عن العام 2019.

مؤشرات اقتصادية:

المالية العامة:

أقرت الحكومة اليمنية في بداية العام 2019 موازنة تقديرية بلغت (2,159) مليار ريال، ولكن لم تصدر أية بيانات في نهاية العام لتوضح حجم العجز الحقيقي عن أرقام الموازنة، غير أنها توقعت بأن يكون العجز في الموازنة (30%) ولم توضح الحكومة في حينها كيف ستغطي ذلك العجز.[16]

أما في العام 2020 فلم تعلن الحكومة عن موازنة تقديرية، واكتفت بسلة نفقات وإيرادات عامة تغطي بها جزء من نفقاتها التشغيلية وبند الأجور والمرتبات ودعم بعض المشاريع الحيوية الهامة في بعض المحافظات مركزياً.

وخسر الاقتصاد اليمني خلال الخمس السنوات الماضية أكثر من (89) مليار دولار، بمعدل (18) مليار دولار سنوياً وقد تصل الخسائر التراكمية للاقتصاد (180) مليار دولار في حال استمر الحرب إلى العام 2022،[17] وفي أحدث تقييم للأضرار والاحتياجات الهامة في الخدمات العامة يقدر البنك الدولي الاحتياجات الخاصة بالتعافي واعادة اعمار اليمن للخمس السنوات القادمة ما بين 20-25مليار دولار، وجاءت محافظة تعز كثاني مدينة من بين 16 مدينة تم تقييمها في الأضرار بعد صنعاء، وكان قطاع الاسكان الأكثر تضرراً ، ويليه القطاع الصحي ويعتبر هذا التقييم الثالث تحديث لتقييم 2018 وبقية التقييمات التي اجرتها مجموعة البنك الدولي. http://pubdocs.worldbank.org/en

تكللت جهود إنعاش قطاع النفط في عام 2019 بعودة بعض المستثمرين الأجانب (أو إم في وكالفالي) والبدء في إنشاء خط أنابيب التصدير مأرب – شبوة، وقد خططت الحكومة لتحقيق زيادة بنسبة 75% في طاقة إنتاج النفط الخام خلال عام 2020.[18]

حيث لازالت الصادرات النفطية والغازية تشكل أهم مصادر الإيرادات في الموازنة العامة للدولة منذ مطلع العقد الماضي، وبلغ الإنتاج النفطي أعلى مستوياته (466) الف برميل يومياً في العام 2001، وأدنى مستوى له (11) الف برميل يومياً مطلع العام 2017.وكانت كميات الإنتاج قبل الحرب ما بين (150-100) الف برميل يومياً.[19]

ونظراً لغياب المعلومة الحقيقية من المصادر الرسمية عن حجم الإنتاج خلال العام 2020 فيمكن أن نبني على توقعات الحكومة – وعلى لسان وزير النفط [20]- أن يزيد إنتاجها من النفط خلال العام 2020 بنسبة 25% ليصل الانتاج اليومي إلى 75 الف برميل يومياً فإذا افترضنا أن تلك النسبة صحيحة فسيكون حجم الإنتاج النفطي للعام 2020 قد بلغ 27 مليون برميل وبالمتوسط العالمي لسعر النفط (43) دولار فإن إجمالي قيمة الصادرات النفطية (1,161)مليار دولار قبل احتساب التكلفة التي ستكون كبيرة نظراً للمخاطر العالية للإنتاج.

أما الإيرادات الجمركية فبحسب تصريح رئيس المصلحة في اللقاء التشاوري مع قيادات المصلحة فإن اجمالي الايرادات تجاوزت 286 مليار ريال بزيادة 15% عن العام 2019.وهناك خطة طموحه كما قال لزيادة الإيرادات الجمركية وتحقيق قفزة نوعية في تحصيلها خلال العام 2021.

معدلات التضخم

انعكست أسعار صرف العملات الأجنبية في السوق المحلية على أسعار السلع الاستهلاكية نظراً لاعتماد البلد على استيراد كل السلع الاستهلاكية في ظل عجز مزمن في الميزان التجاري، وسجلت بعض السلع ارتفاعات بالمتوسط بنسب تجاوزت 40% على أساس سنوي.

حيث قفز سعر الحد الأدنى للسلة الغذائية (MFP) بالمتوسط إلى (6775) في سبتمبر 2020 مقارنة بـ(4700) ريال في ديسمبر 2019 و (4500) ديسمبر 2018، بنسبة زيادة 44% و50.5% عن عامي 2019، 2018 على التوالي، وتجاوزت اسعار السلع في بعض المحافظات 60% عن قيمتها في بداية العام 2020. [21]

وبلغت معدلات التضخم في أسعار السلع 207 % في العام 2020 مقارنة بالعام 2014، وتراجع الريال اليمني لنفس الفترة بنسبة 300.81% أمام العملات الأجنبية.[22]

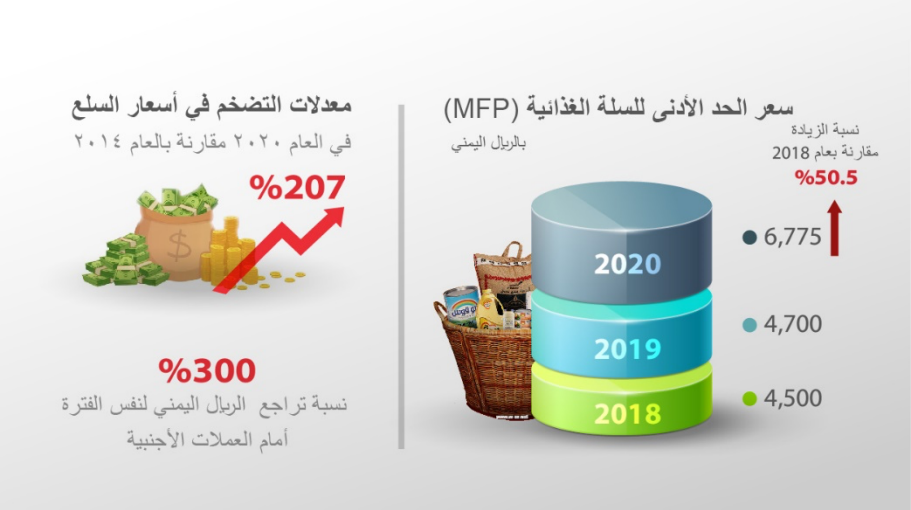

وتُظهر بيانات آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن (UNVIM) أن حجم الواردات الغذائية الشهرية التي تم تفريغها في مينائي الحديدة والصليف خلال شهر يوليو بلغ (355,334) طنًا متريًا، وهذا هو ثاني أعلى حجم إجمالي للواردات الغذائية الشهرية منذ مايو. 2019. بشكل عام، بلغ إجمالي حجم المواد الغذائية التي تم استيرادها وتفريغها عبر مينائي الحديدة والصليف 1.94 مليون طن متري (بما في ذلك المواد الغذائية التي استوردتها الوكالات) خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2020، بزيادة (128,664) طنًا عن الفترة نفسها من عام 2019. ولم تكن هناك مواد بناء وشحنات أخرى غير المواد الغذائية والوقود في العام 2020 تم تصريفها في موانئ البحر الأحمر.[23]

استقرت أسعار المشتقات النفطية في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية خلال العام 2020 بين (320-300) ريال للتر الواحد، ولامست 200 ريال للتر نزولاً في مايو من نفس العام جراء فائض المعروض من النفط العالمي بسبب جائحة كورونا والاغلاقات التي شهدتها المدن والدول الصناعية، وبالمقارنة مع العام 2019 فقد كانت معدلات الارتفاعات طفيفة بنسب بين (6-5)%.[24]

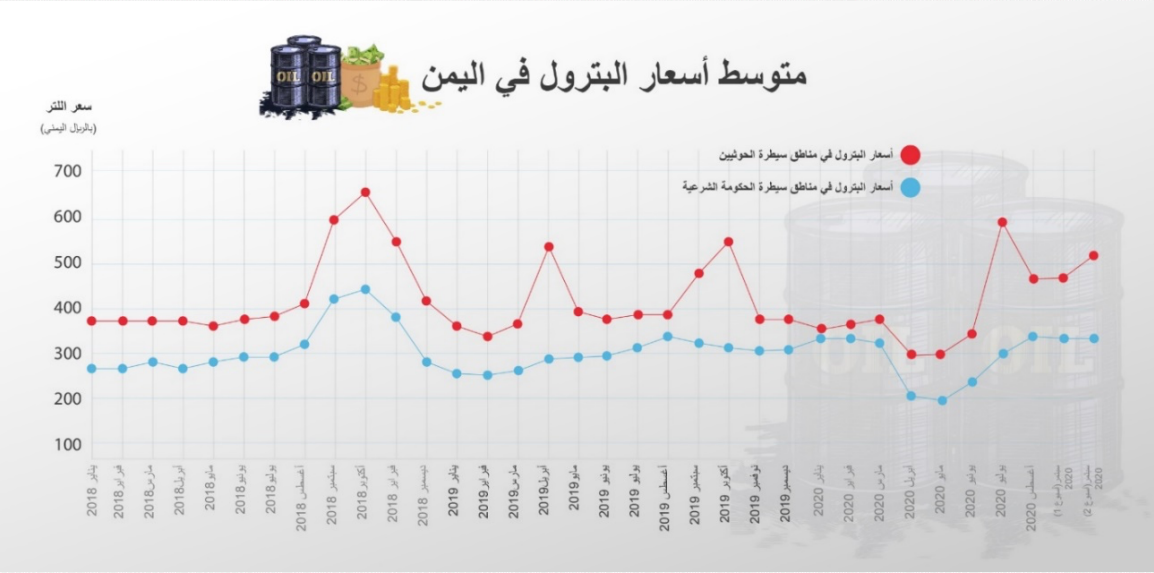

بالمقابل بلغ سعر المشتقات النفطية (البترول) في مناطق سيطرة جماعة الحوثي 520 ريال/لتر حتى نهاية سبتمبر، ليرتفع بنسبة 48.5% مقارنة بديسمبر 2019 حيث بلغ سعر اللتر الواحد 380 ريال، وبلغت أسعار المشتقات النفطية ذروتها بين يوليو وأغسطس لتصل إلى 600 ريال/لتر.[25]

وتتهم جماعة الحوثي التحالف العربي بعرقلة دخول البواخر إلى ميناء الحديدة والتسبب بأزمة في المشتقات النفطية، في الوقت ذاته تضمن تقرير لجنة تقصي الحقائق التابعة لمجس الأمن للعام 2019 أن جماعة الحوثي تتربح من وراء بيع المشتقات النفطية واستغلال الأزمة لخلق سوق سوداء وامتلاك شركات تابعة لأفرادها وتستحوذ احدى تلك الشركات على ما نسبته 30% من سوق المشتقات النفطية.

بالإضافة إلى الإجراءات الاحترازية الإضافية لـ COVID-19 التي أدت إلى تباطؤ عمليات التخليص على الواردات السلعية، مما أضاف شهرًا واحدًا إلى مدة التخليص.

كوفيد-19وأثره على الاقتصاد اليمني:

في ديسمبر، تم الإبلاغ عن (16) حالة مؤكدة جديدة في اليمن من COVID-19، و (4) حالات وفاة و (11) حالة تعافي، وبذلك يصل العدد الإجمالي للحالات المبلغ عنها إلى (2103) حالة مع (611) حالة وفاة خلال العام 2020.[26] حيث وجهت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ضربة موجعة إلى الاقتصاد العالمي، وخلفت آثار بشرية واقتصادية، وأن الخسائر في هذين المجالين كانت كبيرة، حيث تجاوزت عدد حالات الاصابة (100) مليون ، و(2.2) مليون حالة وفاة مع نهاية العام 2020حول العالم.[27]

وبحلول أوائل أبريل كان نحو (150) بلدا قد أغلقت جميع المدارس، وفرضت إلغاء التجمعات والفعاليات، وأغلق أكثر من (80) بلدا كل أماكن العمل لاحتواء تفشي الفيروس، وفُرضت قيود على

السفر على نطاق واسع، وأثَّرت الإغلاقات الإلزامية إلى جانب التباعد الاجتماعي التلقائي على المنتجين والمستهلكين بنفس الوقت، وصاحبتها تقلبات في الأسواق المالية، وتراجعات حادة لأسعار النفط والمعادن الصناعية.

لم تكن اليمن في منأى عن تلك الجائحة بل كانت المنطقة الرخوة. نظراً للحرب الدائرة التي أتت على معظم المرافق الصحية والمؤسسات العامة والخاصة، فقد تم فرض الإغلاقات الجزئية في كثير من المحافظات وإيقاف حركة التنقلات بينها، والتباعد الاجتماعي غير أن الالتزام كان جزئياً نظراً لاعتماد كثير من اليمنيين على الدخل اليومي، أو الأجر اليومي.

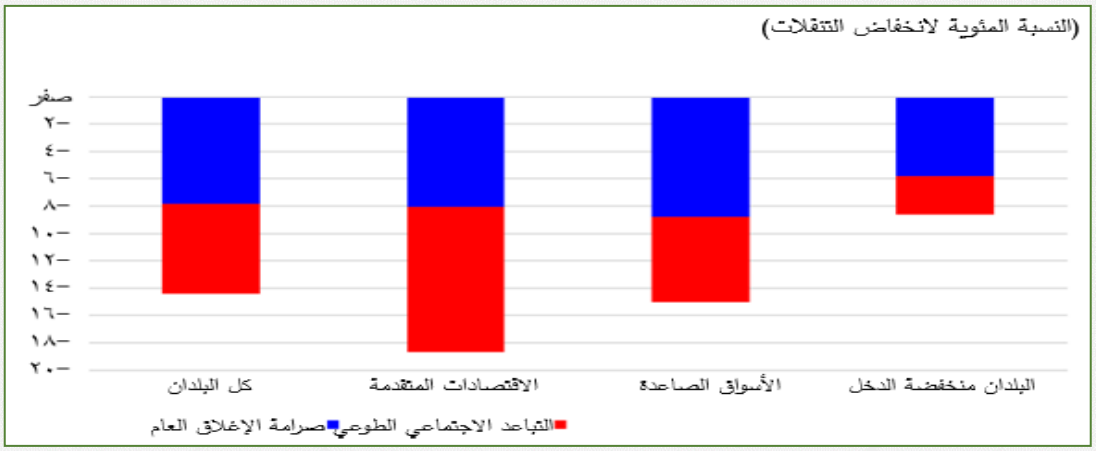

المصدر: مدونات البنك الدول

أهم التدخلات:

منظمات الأمم المتحدة:

تركزت التدخلات من قبل المنظمات التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة في العديد من المجالات التي تأثرت من الجائحة حيث تدخلت

في توفير معدات وأجهزة فحص الفايروس وتهيئة مراكز للعزل الصحي وتجهيز مستشفيات مركزية لتلقي الحالات المصابة، بالإضافة إلى نشر الوعي وإجراءات الوقاية وطرق التعامل مع الجائحة.

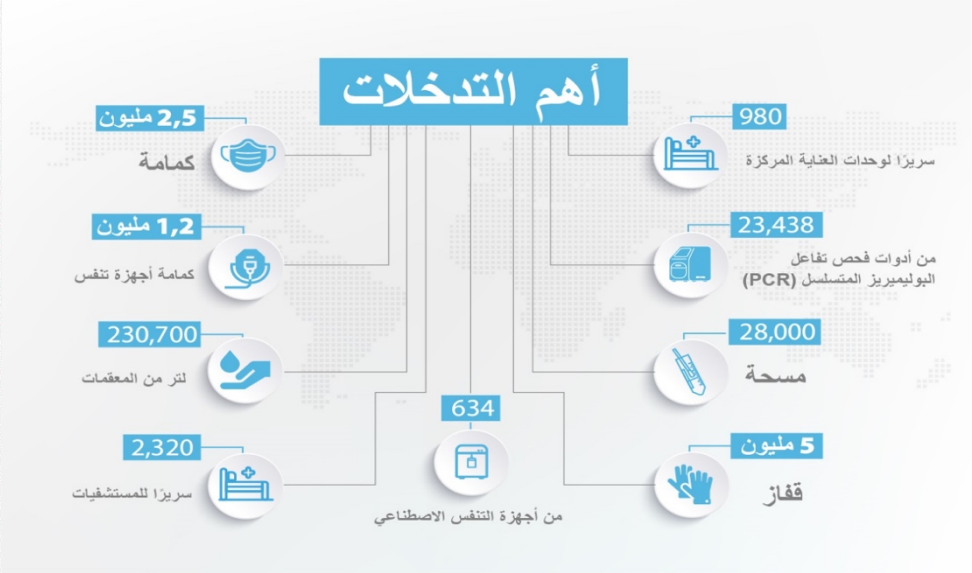

اشترت الأمم المتحدة أكثر من (20,228) طناً متريأ من المعدات الطبية ومجموعات أجهزة الفحص والأدوية وصل منها (19,298) طن متري بالفعل وصل إلى البلاد وكان 930 طنًا متريًا أخرى في طريقها إلى الوصول في نهاية ديسمبر، وما يزال هناك حاجة ماسة إلى المزيد، خاصة أنابيب الأكسجين ومعدات الحماية الشخصية.[28]

وقامت وكالات الإغاثة بتوسيع عدد وحدات العناية المركزة (ICUs) لـ COVID-19 في المستشفيات المعينة إلى (38) وحدة اعتبارًا من بداية مايو، ويتم تجهيز (21) وحدة عناية مركزة إضافية ليصل المجموع إلى (59) وحدة تماشياً مع الإستراتيجية الحالية لفيروس كورونا، وكان التركيز على الفرز، والحفاظ على سلامة المرضى والعاملين في مجال الرعاية الصحية، ومسارات الإحالة وبناء القدرات.[29]

القطاع الخاص المحلي:

كان للقطاع الخاص تواجد ملحوظ في التصدي لجائحة كورونا حيث تشكلت مبادرات بدعم من فريق الاصلاحات الاقتصادية وتشكيل فرق ميدانية من الغرف التجارية في عدن، ومارب، وحضرموت، ونادي الاعمال اليمني، بتوفير بعض المستلزمات الطبية والاحتياجات لبعض

المستشفيات في المحافظات، والتواصل مع المنظمات الإنسانية لتنسيق الجهود وتقدم بورقة تقدير موقف تضمن مجموعة من السياسات لمواجهة تفشي الفيروس كان أبرزها:

- تشكيل ادارة موحدة، والضغط على الأطراف بتحييد الجانب الصحي وإجراءات مجابهة الفيروس.

- وفر الفريق الميداني الأصناف اللازمة من الأجهزة والمعدات لمدة شهرين لبعض مستشفيات عدن وحضرموت، كما تكفل بحملة نظافة في جميع مديريات المحافظة.
- وتبنى الفريق مشاكل العالقين من المواطنين اليمنيين في المطارات وبعض الدول في الخارج والذين لم يتمكنوا من العودة جراء اجراءات الإغلاقات العامة والإجبارية لمواجهة الفيروس، وقدم سلل غذائية ومساعدات لذوي الدخل المحدود من العالقين.

حجم الدعم المقدم الخاص بكوفيد-19

على صعيد الدعم كانت خطط الاستجابة للمنظمات للتصدي لجائحة كرونا في اليمن نحو (385.7) مليون دولار، لكن ما حصلت عليه (372.2) مليون دولار.[30]

الآثار المترتبة:

أما على مستوى الآثار الاقتصادية والاجتماعية جراء الجائحة فقد تعرضت مختلف القطاعات الاقتصادية بدرجات متفاوتة من الأضرار، وكان قطاع السياحة والنقل والخدمات الأكثر تضرراً حيث توقفت كل مكاتب السياحة والسفر وأفلست شركات نقل محلية جراء فرض الإغلاق الجزئي لبعض المؤسسات العامة والخاصة بما فيها المدارس والجامعات ودور العبادة والمقاهي والمطاعم والشركات التجارية والبنوك.

كان هناك نقصاً ملحوظاً في الكميات المستوردة من المشتقات النفطية وكذا المواد الأساسية في شهر فبراير حيث انخفضت الكميات المفرغة في موانئ الحديدة والصليف بنحو 71,000 ألف طن مقارنة بشهر ديسمبر 2019، وانخفضت الكميات المفرغة من المشتقات النفطية بنحو 54,000 طناً، كما تراجعت عمليات فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد السلع جراء الإغلاقات، وتراجعت حوالات المغتربين اليمنيين في الخارج بنسبة 60%.[31]

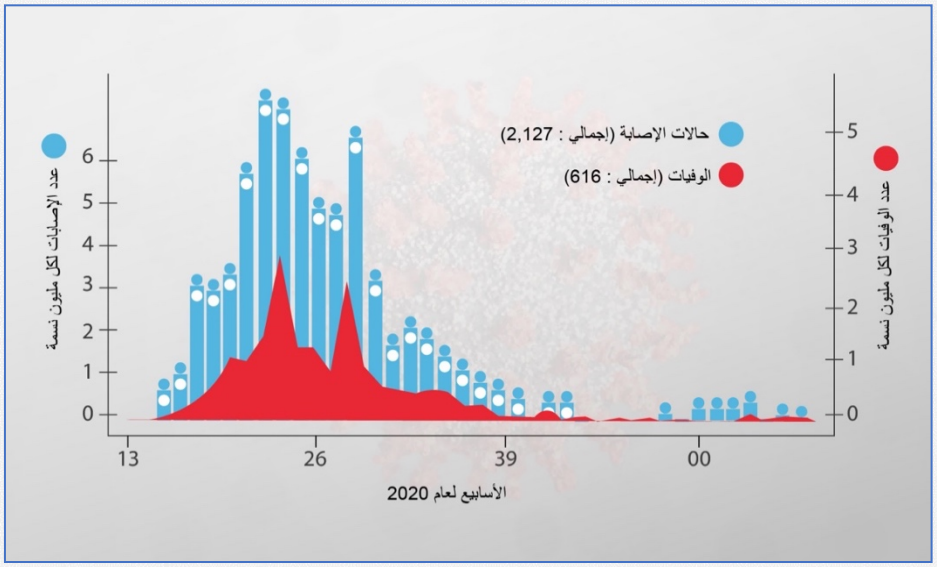

رسم توضيحي 1 المصدر:موقع منظمة الصحة العالمية/https://worldhealthorg.shinyapps.io/covid

الإغاثة الإنسانية:

لم يكن اليمن في يوم من الأيام هشاً إلى هذا الحد وذلك بسبب مرور ما يقارب ست سنوات من الصراع والأزمات المتوالية وتراجع الدعم الخارجي والبنية التحتية التي طالها الدمار وضعف القدرات المؤسسية لطالما تم تصنيف اليمن على أنه بلد ذو دخل منخفض ويعاني من عجز غذائي ولا ينتج سوى (10)% من

احتياجاته الغذائية. وتشير التقديرات إلى أن ما لا يقل عن (50)% من السكان كانوا يعيشون في حالة فقر قبل الأزمة، في حين تشير التقديرات الحالية إلى زيادة نسبة الافتقار إلى الدخل مما يؤثر على حوالي ثلاثة أرباع السكان.[32]

الأزمة الإنسانية بالأرقام:

شهد العام 2019 استقراراً نسبياً جراء الدعم التي تلقته اليمن من الجهات الداعمة والمانحة عبر المنظمات الاغاثية والإنسانية العاملة في اليمن غير أن العام 2020 شهد اضطراباً غير مسبوق على المستوى المعيشي والأمن الغذائي والاقتصادي.

حيث مازال (10.5) مليون يمني يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد في المرحلة الثانية من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي ، و(9.8) مليون نسمة يعانون من أمن غذائي غير مستقر في المرحلة الثالثة من التصنيف بنسبة 33% من إجمالي عدد السكان، ويشير تقرير التصنيف المرحلي للأمن الغذائي العالمي للفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2020 إلى أن (3.6) مليون نسمة يعيشون في مرحلة الطوارئ في المرحلة الخامسة، ويضيف بأن العام 2021 قد تتزايد الأعداد حيث يمكن أن يصنف 50% من السكان في المرحلة الثانية والخامسة ليصل إلى 16.2 مليون نسمة، عوضاً عن عشرات الآلاف من الناس الذين يعيشون بالوقت الراهن في أزمة غذائية كارثية.(33)

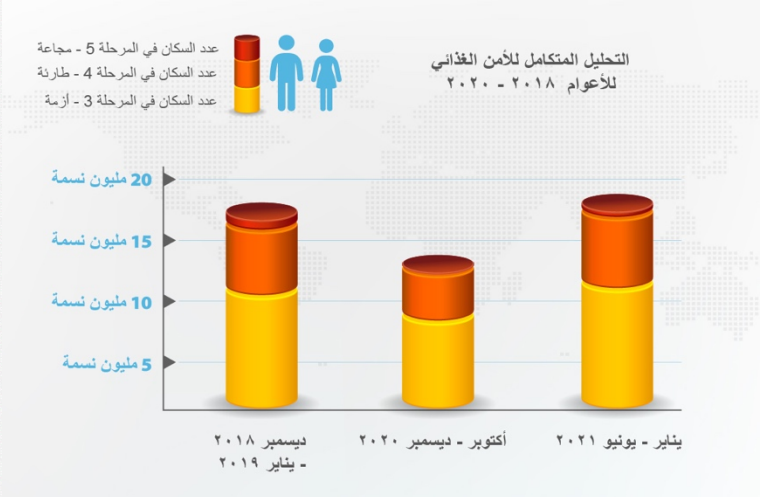

وزاد عدد السكان المصنفين في المرحلة الثالثة وما فوق في العام 2020 وتوقعات 2021 مقارنة بالأعوام 19/2018 ومن المهم ملاحظة أن العام 2019 كان مستقراً نظراً للمساهمات السخية من الداعمين، واستقرار أسعار الصرف نظراً لتعزيز احتياطيات النقد الأجنبي.

حجم المساعدات والاحتياجات:

وفقًا لبيانات آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش (UNVIM)، فقد حافظت الواردات الغذائية عبر موانئ البحر الأحمر في الحديدة والصليف على مستويات أعلى نسبيًا في الأشهر الأخيرة، حيث ارتفع متوسط الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2020 بنسبة (65%) عن المتوسط المسجل في الأشهر السابقة من يناير إلى يونيو 2020. على الرغم من ذلك، يتزايد القلق بشأن التعليق المحتمل لآلية تمويل الواردات في اليمن. [34]

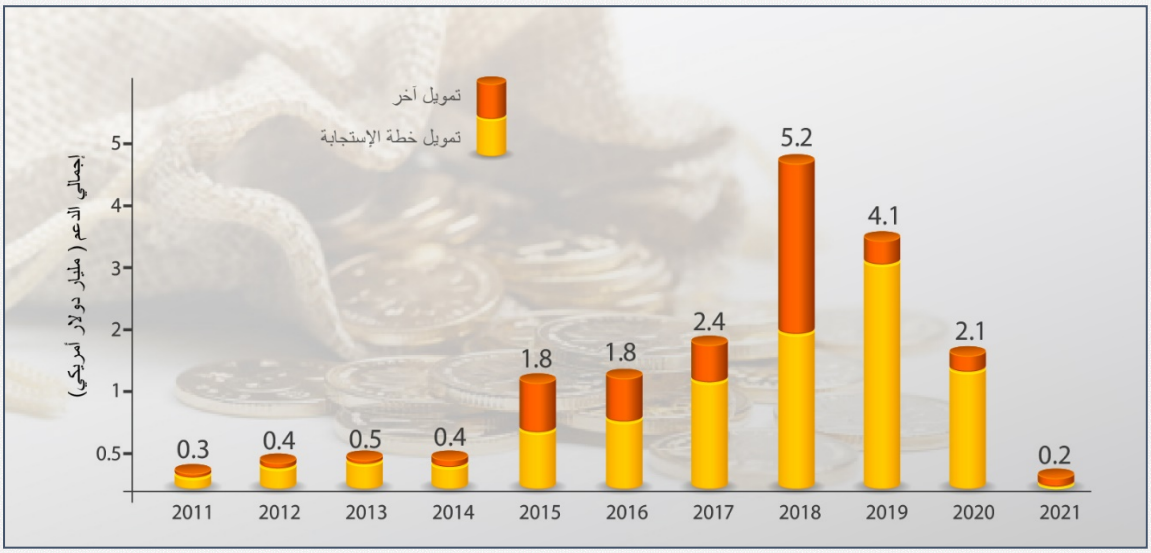

رسم توضيحي 2 المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – (UNOCHA) اليمن

حيث تلقت اليمن قيمة مساعدات مختلفة خلال العام 2020 من الجهات الداعمة خلال فترات متقطعة من العام وكان أبرزها (1.3) مليار دولار تعهدات من مؤتمر المانحين الذي انعقد في مدينة الرياض خلال يونيو الماضي، وجاءت تلك التعهدات مخيبة للآمال حيث كانت خطة الاستجابة تقدر حجم الاحتياج بـ (3.3) مليار دولار. [35]

وبلغت إجمالي قيمة الاحتياجات المطلوبة حسب خطة الاستجابة 3 مليار دولار من غير كوفيد-19 لكن ما تحصلت عليه من دعم هو 2.1 مليار دولار منها 1.89 مليار دولار ضمن خطة الاستجابة، و 244.5 مليون دولار خارج خطة الاستجابة.

وبالمقارنة مع حجم المساعدات خلال العامين السابقين فقد تقلصت بنسبة 57.6% عن العام 2018 وبنسبة 48.7% عن العام 2019، وهذا مؤشر على أن العام القادم قد يشهد اتساع للأزمة الإنسانية.

حجم المساعدات حسب نوعية الدعم

وبالنظر إلى نوعية المساعدات خلال العام 2020 فقد توزعت في قطاعات مختلفة حيث حاز قطاع الأمن الغذائي على 32% من المساعدات ويليه كوفيد-19 بنسبة 10.6% ثم 8.5% للجوانب اللوجستية، و 16% لقطاعات مختلفة.(36)

وبالمقارنة بالعام 2019 فقد احتل الأمن الغذائي نسبة 49.2% من حصة المساعدات يليه القطاع الصحي بنسبة 9.8% ثم التغذية بنسبة 8.5%.

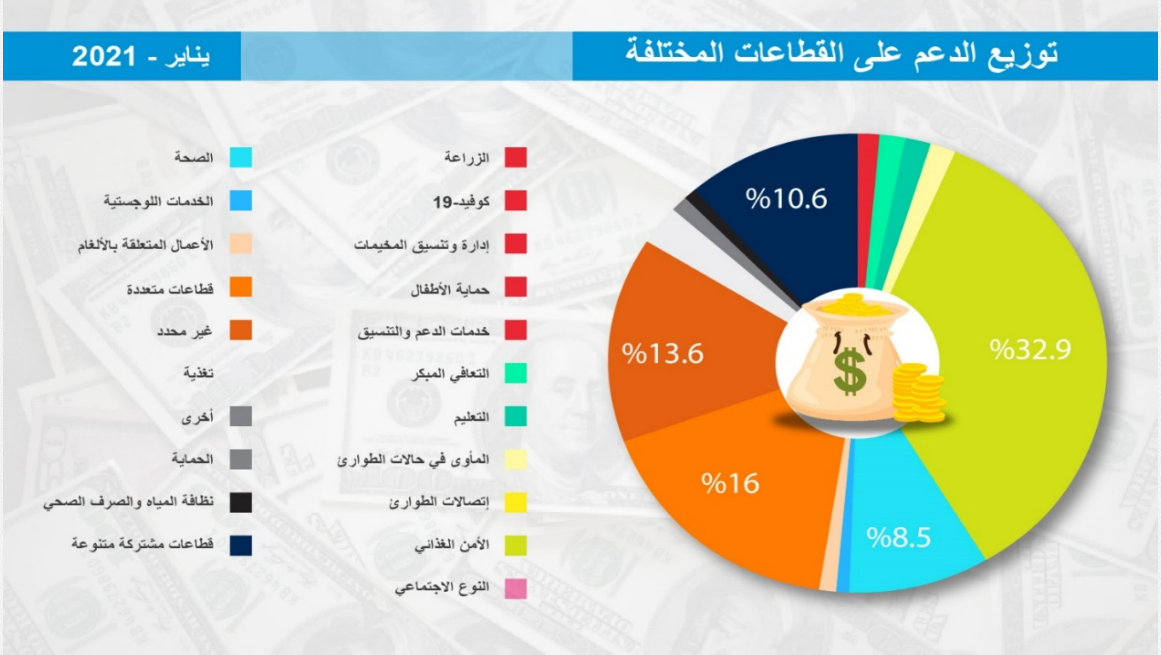

رسم توضيحي 3 المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) - اليمن

المراجع :

1- قرار البنك المركزي –صنعاء، اليمن ، ديسمبر 2019.
2- Yemen Monthly Economic report, World Bank Group, April 2020
3- النشرة الاقتصادية، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، ديسمبر 2020.
4- نفس المرجع السابق.
5- Yemen Monthly Economic report, World Bank Group, July 2020
6- النشرة الاقتصادية، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، ديسمبر 2020.
7- بيان المجلس الاقتصادي الأعلى، وكالة سبأ للأنباء، ديسمبر 2020.
8- النشرة الاقتصادية، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، ديسمبر 2020.
9- تقرير لجنة الخبراء المعنية باليمن لمجلس الأمن الدولي، يناير 2021.
10- تقارير صحفية، وأدلة قولية جمعت بواسطة وحدة الرصد، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي.
11- بيان صادر عن بنك التضامن لوسائل الإعلام المحلية ،9 نوفمبر 2020.
12- Yemen Monthly Economic report, World Bank Group, June 2020
13- النشرة الاقتصادية، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي، ديسمبر 2020.
14- خالد العبادي، وكيل البنك المركزي اليمني، صحيفة الشرق الاوسط،العدد(14214)، 28 اكتوبر 2017.
15- IPS(Integrated Food Security phase Classification),October- December,2020
16- بيان الحكومة اليمنية، وكالة سبأ للأنباء، فبراير 2019، https://www.sabanew.net/viewstory/46040–
17- تقرير تأثير الحرب على التنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،اليمن،2019.
18- Yemen Monthly Economic report, World Bank Group, April 2020
19- موقع "تراداينغ ايكونوميست" tradingeconomics.com
20- تصريح وزير النفط والثروات المعدنية في حكومة الشرعية لوكالة (رويترز)، يونيو 2020.
https://www.reuters.com/article/yemen-economy-oil-ye2-يونيو2020،
21- تقرير برنامج الغذاء العالمي، للفترة حتى سبتمبر 2020، صدر بتاريخ 10 أكتوبر 2020.
22- وحدة الرصد، مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي،ديسمبر 2020.
23- UN verification and inspection mechanism for yemen,December,2020.
24- Food Security and Price Monitoring ,World Porogram,Yemen,
25- تقرير برنامج الغذاء العالمي، للفترة حتى سبتمبر 2020، صدر بتاريخ 10 أكتوبر 2020.
26- التقرير الشهري لفريق التأهب والاستعداد لكوفيد-19، اليمن، ديسمبر 2020.
27- موقع منظمة الصحة العالمية، يناير 2021
28- نفس المرجع السابق.
29- التقرير الشهري لفريق التأهب والاستعداد لكوفيد-19، اليمن، ديسمبر 2020.
30- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) - اليمن
31- Yemen Monthly Economic report, World Bank Group, April 2020
32- ورقة تقدير الموقف فريق الإصلاحات الاقتصادية،اليمن،ابريل 2020.
33- IPS(Integrated Food Security phase Classification),October- June,2020
34- مرجع سابق، IPS
35- مرجع سابق، UNVIM
36- مرجع سابق، UNOCHA
37- نفس المرجع.

مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي – اليمن

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

www.economicmedia.net

economicmedia@gmail.com